

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة (المجموعة)
البيانات المالية المجمعة
دولة الكويت

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي المجمع
4	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
24 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة ثروة للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققت البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة ثروة للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة الأم) وشركتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015، وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناءً على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مراقب الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأيي، أن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي لشركة ثروة للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) الشركة الأم وشركتها التابعة (المجموعة) كما في 31 ديسمبر 2015، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

تبين أيضاً أنه من خلال تدقيقي للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، لم يرد إلى علمي وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به، وكذلك، لم يرد إلى علمي وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

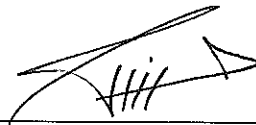
د. شعيب عبدالله شبيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
15 مارس 2016

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	الموجودات
2,440,501	2,169,460	3	نقد ونقد معادل
9,766,906	15,455,114	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,759,782	639,630	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
6,990,893	6,134,733	6	موجودات مالية متاحة للبيع
703,922	730,953	7	عقار استثماري
66,434	97,425		ممتلكات ومعدات
24,728,438	25,227,315		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
-	2,936,399	8	المطلوبات:
966,862	766,496	9	قرض لأجل
131,625	164,761	10	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
1,098,487	3,867,656		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
			مجموع المطلوبات
15,112,500	15,112,500	11	حقوق الملكية:
18,000	18,000		رأس المال
1,794,267	1,941,169	12	علاوة إصدار
1,682,186	259,583		إحتياطي إجباري
136,796	164,707		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
4,886,202	3,863,700		إحتياطي ترجمة عملة أجنبية
23,629,951	21,359,659		أرباح مرحلة
24,728,438	25,227,315		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.



مرزوق فحجان المطيري
رئيس مجلس الإدارة

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
			الإيرادات:
2,093,888	134,082	14	صافي ربح الاستثمارات
2,150,223	2,226,532	15	إيرادات خدمات استثمارية
10,652	109,608		إيرادات فوائد
422,525	554,939		أرباح فروق عملات أجنبية
224	4,165		إيرادات أخرى
4,677,512	3,029,326		مجموع الإيرادات
			المصروفات:
1,376,507	1,109,076		تكاليف موظفين
361,423	326,343		عمومية وإدارية
-	47,500	6	خسائر الانخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
14,621	51,529		إستهلاك
5,739	25,861		مصاريف تمويلية
1,758,290	1,560,309		مجموع المصروفات
			ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
2,919,222	1,469,017		ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(26,273)	(13,221)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(28,355)	(14,521)		حصة الزكاة
(59,000)	(50,000)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2,805,594	1,391,275		صافي ربح السنة
18.56	9.21	16	ربحية السهم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح
2,805,594	1,391,275	صافي ربح السنة
		(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر :
		ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر :
77,914	(1,422,603)	6 التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية المتاحة للبيع
26,428	27,911	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
104,342	(1,394,692)	(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر
2,909,936	(3,417)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	إحتياطي ترجمة عملة أجنبية	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي إجباري	علاوة إصدار	رأس المال	
23,742,515	5,395,030	110,368	1,604,272	1,502,345	18,000	15,112,500	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
(3,022,500)	(3,022,500)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح (إيضاح 18)
2,909,936	2,805,594	26,428	77,914	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(291,922)	-	-	291,922	-	-	المحول للإحتياطي الإجباري
23,629,951	4,886,202	136,796	1,682,186	1,794,267	18,000	15,112,500	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
(2,266,875)	(2,266,875)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح (إيضاح 18)
(3,417)	1,391,275	27,911	(1,422,603)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	(146,902)	-	-	146,902	-	-	المحول للإحتياطي الإجباري
21,359,659	3,863,700	164,707	259,583	1,941,169	18,000	15,112,500	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
 بيان التدفقات النقدية المجمع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
2,919,222	1,469,017	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		تسويات :
(2,093,888)	(134,082)	صافي ربح الاستثمارات
(2,150,223)	(2,226,532)	إيرادات خدمات استثمارية
(10,652)	(109,608)	إيرادات فوائد
-	47,500	خسائر الانخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
14,621	51,529	إستهلاك
5,739	25,861	مصاريف تمويلية
(424)	-	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
25,007	33,136	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(1,290,598)	(843,179)	
5,428,283	(3,989,621)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(3,227,649)	1,399,771	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(365,380)	(327,304)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
544,656	(3,760,333)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(53,170)	(26,273)	النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات
(57,157)	(28,355)	المدفوع إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(46,500)	(59,000)	المدفوع للزكاة
(331)	-	المدفوع لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة
387,498	(3,873,961)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	(988,042)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
24,087	905,023	المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
(64,203)	(82,520)	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
780	-	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
2,300,027	2,447,081	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
552,572	404,403	إيرادات خدمات استثمارية مستلمة
10,652	109,608	توزيعات أرباح مستلمة
2,823,915	2,795,553	إيرادات فوائد مستلمة
		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
-	2,936,399	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(3,022,500)	(2,114,902)	قرض لأجل
(5,739)	(14,130)	توزيعات أرباح مدفوعة
(3,028,239)	807,367	مصاريف تمويلية مدفوعة
183,174	(271,041)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
2,257,327	2,440,501	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
2,440,501	2,169,460	نقد ونقد معادل في بداية السنة
		نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 6156 / جلد 1 والمؤرخ في 28 أغسطس 2006 وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأسيس عليه بالسجل التجاري تحت رقم 116195 بتاريخ 20 أكتوبر 2014.

1. إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي :
الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات وذلك في الكويت والخارج .
2. المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات في مختلف القطاعات.
3. إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية .
4. تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات. (على أن تتوافر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط) .
5. الوساطة في عمليات الإقراض والإقراض .
6. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات والإسهم التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار .
7. التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية .
8. تقديم القروض للغير وفي مختلف القطاعات مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض ومع المحافظة على إستراتيجية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي .
9. التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة فقط.
10. العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية.
11. القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وتلبية حاجاته وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات.
12. إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التاجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة (وذلك بعد موافقة البنك المركزي) .

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 811 الصفاة، 13009، دولة الكويت .

يقع مقر عمل الشركة الأم الرئيسي ومكتبها المسجل في برج الراية 2 - الأتوار 21 ، 22 - شارع عبدالعزيز حمد الصقر - الشرق.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، وسوف يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012 إلى أن يتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 15 مارس 2016 . إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرية والإفتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرية والإفتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ص).

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015 المتعلقة بالمجموعة وبيانها كالتالي:

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2010 – 2012:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) – الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المديرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المديرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2011 – 2013:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) – قياس القيمة العادلة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسبما ينطبق)، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات من عدمه.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (40) – العقارات الاستثمارية

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح وجوب اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 في تحديد ما إذا كان يجب تصنيف عملية الاقتناء كسواء أصل أم كدمج أعمال (وليس بالاستناد إلى توصيف الخدمات المساندة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 40 والذي يفرق بين العقار الاستثماري والعقار ذو الاستخدام الخاص الذي يتم إدججه ضمن الممتلكات والعقارات والمعدات).

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – توضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لإهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية المجمعة. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية المجمعة وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية المجمعة.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الإجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية المجمعة.
- الإيضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإيضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإيضاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – المنشآت الاستثمارية –

إستثناءات تجميع البيانات المالية

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من إعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فإنه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية، وعليه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضاً على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضاً تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالبقاء على استخدام شركاتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلاً من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الإفصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت إتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخلاً مستمراً أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركة التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة) :

نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية		إسم الشركة التابعة	
2014	2015	الرئيسية	دولة التأسيس	شركة تي أي سي العقارية – ش.م.ب.	مملكة البحرين
99%	99%	عقارية	مملكة البحرين	(مقفلة)	

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات ، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة . يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج .

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة ، وذلك على أساس كل عملية على حده .

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة بطريقة حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة . إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية المتاحة للبيع، قرض لأجل والدائنين.

• الموجودات المالية

1 - النقد والنقد معادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2 - المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة . يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

3 - الاستثمارات المالية

التحقق المبني والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبني لها .

أ - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبني إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب - الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الاستثمارات كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبني، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثية حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

الغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كلية أو جزئية) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
 - ب. عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
 2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل المالي. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة العادلة الحالية مخصصا منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

المطلوبات المالية

1 - الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الإعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2- الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئيا بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقا يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

د - العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم إلغاء الإعراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائياً من الإستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والمعدات حتى تاريخ تحول و تغيير الاستخدام.

هـ - ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	أثاث
4	معدات مكتبية
3	أجهزة حاسب آلي
3	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الإعراف ببنود الممتلكات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

و - انخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدو لو أنه لم يتم الإعراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ح - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

ط - علاوة إصدار

تمثل علاوة الإصدار زيادة قيمة النقد المحصل عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

ي - تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

إيرادات فوائد

تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

العمولات

عندما تكون المجموعة وكيلا عن الطرف الرئيسي للصفقة بدلا من كونها ذلك الطرف الرئيسي. يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للمجموعة.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ك - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ل - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي.

م - حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ن - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

س - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سدا به بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعدا.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحا.

ع - توزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإقرار بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ف - موجودات الأمانة

لا يتم التعامل مع الموجودات المحفوظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ص - الآراء والتفكيريات والإفتراسات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتفكيريات والإفتراسات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراسات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

(أ) الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3 - تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كانت ستصنفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الاستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإقضاء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوقة بها. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق، عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

4 - انخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد انخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولتقديم هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الانخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

ب) التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3 - تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر، حيث يتم استخدام ثلاث طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1. طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل إستناداً إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.
2. رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار إستناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
3. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

4- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

شركة ثروة للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشركتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

3 - نقد ونقد معادل

2014	2015	
1,740,501	1,469,460	نقد في الصندوق ولدى البنوك
700,000	700,000	ودائع بنكية قصيرة الأجل
2,440,501	2,169,460	

بلغ متوسط معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 1.027 % سنوياً (2014 - 1.125 % سنوياً)، بلغ متوسط فترة الاستحقاق 73 يوماً (2014 - 73 يوماً).

4 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2014	2015	
7,026,708	7,782,094	محتفظ بها لغرض المتاجرة
2,740,198	3,881,902	محافظ مالية - أجنبية
-	3,791,118	صناديق مدارة
9,766,906	15,455,114	سندات مسعرة - أجنبية

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات في سندات مسعرة - أجنبية بمبلغ 3,791,118 دينار كويتي (2014: لا شيء) مرهونة لبنك أجنبي مقابل قرض لأجل ممنوح للمجموعة (إيضاح 8).

إن السندات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تحمل معدل فائدة بنسبة 4.046 % إلى 7.875 % (2014: لا شيء).

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2014	2015	
623,299	402,750	إيرادات مستحقة
1,582,427	169,920	مستحق من شركات مقاصة ووساطة
2,499,832	-	دفعة مقدمة لشراء استثمار (أ)
54,224	66,960	مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى
4,759,782	639,630	

أ - خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، قامت المجموعة بتحويل دفعة مقدمة لشراء استثمار إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تتمثل بدفعة للإكتتاب بوحدات صندوق استثماري.

6 - موجودات مالية متاحة للبيع

2014	2015	
1,400,805	1,146,821	مسعرة:
90,810	953,053	أسهم محلية مسعرة
2,973,930	2,520,056	أسهم أجنبية مسعرة
1,959,659	1,022,361	صناديق محلية
		صناديق أجنبية
475,000	427,500	غير مسعرة:
90,689	64,942	أسهم محلية غير مسعرة
6,990,893	6,134,733	أسهم أجنبية غير مسعرة

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2014	2015	
6,921,763	6,990,893	الرصيد في بداية السنة
-	988,042	الإضافات
(8,784)	(374,099)	الاستبعادات
77,914	(1,422,603)	التغيرات في القيمة العادلة
-	(47,500)	خسائر الانخفاض في القيمة
6,990,893	6,134,733	الرصيد في نهاية السنة

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات غير مسعرة بمبلغ 492,442 دينار كويتي (2014: 565,689 دينار كويتي) نظرا لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملة التالية:

العملة	2015	2014
دينار كويتي	4,094,377	4,849,735
دولار أمريكي	1,107,912	2,141,158
درهم إماراتي	932,444	-
	6,134,733	6,990,893

7 - عقار استثماري

إن العقار الاستثماري مملوك من قبل الشركة التابعة ويقع في منطقة السيف بمملكة البحرين وهي عبارة عن أرض فضاء . تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقار الاستثماري كما في 31 ديسمبر 2015 بناء على تقييم من قبل مقيمين مستقلين باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة ولم ينتج عنه أي ربح أو خسارة من التغير في القيمة العادلة (31 ديسمبر 2014 - لا شيء) ويعتبر الاستثمار بالمستوى الثاني طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

لا توجد أي تحويلات بين تلك المستويات خلال السنة .

8 - قرض لأجل

إن قرض لأجل يمثل قرض ممنوح من بنك أجنبي ويحمل فائدة بواقع 1.821% سنوياً وهو مضمون مقابل سندات اجنبية مسعرة (إيضاح 4)، يستحق سداد القرض خلال فترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد.

9 - دانتون وأرصدة دانتنة أخرى

2015	2014	
484,220	832,020	مصروفات ومكافآت مستحقة
13,221	26,273	مستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
14,521	28,355	الزكاة المستحقة
50,000	59,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
160,583	8,610	توزيعات أرباح مستحقة
43,951	12,604	أخرى
766,496	966,862	

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم.

10 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2015	2014	
131,625	106,949	الرصيد في بداية السنة
33,136	25,007	المحمل خلال السنة
-	(331)	المدفوع خلال السنة
164,761	131,625	الرصيد في نهاية السنة

11 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 151,125,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية .

12 - إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الاجباري . ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم .

13 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، بموجب قرار الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ 3 يونيو 2013 تمت الموافقة على عدم التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري.

14 - صافي ربح الاستثمارات

2014	2015	
1,495,625	(268,462)	(خسائر) أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
30,388	(532,783)	(خسائر) أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
15,303	530,924	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
552,572	404,403	إيرادات توزيعات أرباح
2,093,888	134,082	

15 - إيرادات خدمات استثمارية

2014	2015	
2,050,701	2,103,539	أتعاب إدارة
65,286	21,470	أتعاب تشجيعية
34,236	101,523	أتعاب أخرى
2,150,223	2,226,532	

16 - ربحية السهم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب ربحية السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2014	2015	
2,805,594	1,391,275	صافي ربح السنة
أسهم	أسهم	
151,125,000	151,125,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
18.56	9.21	ربحية السهم

17 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الإعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2014	2015	طبيعة العلاقة	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:
104,912	90,787	صناديق ومحافظ	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
2,740,198	3,881,902	صناديق ومحافظ	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,928,481	3,537,309	صناديق ومحافظ	موجودات مالية متاحة للبيع
2014	2015	طبيعة العلاقة	المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:
566,235	524,034	صناديق ومحافظ	إيرادات خدمات استثمارية - أتعاب إدارة
2014	2015		مزايا الإدارة العليا:
871,117	558,804		رواتب ومزايا ومكافآت

18 - الجمعية العامة للمساهمين وتوزيعات الأرباح المقترحة
اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25 يناير 2016 توزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلس للسهم وكذلك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 50,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 أبريل 2015 على توزيع أرباح نقدية بقيمة 15 فلس للسهم بإجمالي مبلغ 2,266,875 دينار كويتي وكذلك اعتمدت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 59,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 13 مايو 2014 على توزيع أرباح نقدية بقيمة 20 فلس للسهم بإجمالي مبلغ 3,022,500 دينار كويتي وكذلك اعتمدت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 46,500 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

19 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية المتاحة للبيع، قرض لأجل والدائنين ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة.

2015			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	أرصدة الودائع كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	ودائع قصيرة الأجل قرض لأجل
3,500 ±	700,000	0.5%±	
14,682 ±	2,936,399	0.5%±	
2014			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	أرصدة الودائع كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	ودائع قصيرة الأجل
3,500 ±	700,000	0.5%±	

(ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والودائع البنكية قصيرة الأجل والمدينين. إن النقد لدى البنوك والودائع البنكية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والودائع البنكية قصيرة الأجل والمدينين.

(ج) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2014			2015			العملة
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
106,808+	144,728 +	%5 ±	55,146+	410,529+	%5 ±	دولار أمريكي
-	84,207+	%5 ±	-	-	%5 ±	ريال سعودي
-	36,388+	%5 ±	-	38,134+	%5 ±	دينار بحريني
-	276,275+	%5 ±	46,622+	369,872+	%5 ±	درهم اماراتي
-	69,825+	%5 ±	-	-	%5 ±	ريال قطري
-	-	%5 ±	-	18,958+	%5 ±	يورو

(د) مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع.

إن الجدول التالي يبين تحليل الإستحقاقات للموجودات والمطلوبات للمجموعة :

كما في 31 ديسمبر 2015					المطلوبات:
حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع	
2,164,460	-	-	5,000	2,169,460	نقد ونقد معادل
-	11,663,996	3,791,118	-	15,455,114	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
639,630	-	-	-	639,630	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	-	6,134,733	6,134,733	موجودات مالية متاحة للبيع
-	-	-	730,953	730,953	عقار استثماري
-	-	-	97,425	97,425	ممتلكات ومعدات
2,804,090	11,663,996	3,791,118	6,968,111	25,227,315	مجموع الموجودات
-	2,936,399	-	-	2,936,399	قرض لأجل
766,496	-	-	-	766,496	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	-	-	164,761	164,761	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
766,496	2,936,399	-	164,761	3,867,656	مجموع المطلوبات
كما في 31 ديسمبر 2014					المطلوبات:
حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع	
1,735,501	700,000	-	5,000	2,440,501	نقد ونقد معادل
-	9,766,906	-	-	9,766,906	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,759,782	-	-	-	4,759,782	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	-	6,990,893	6,990,893	موجودات مالية متاحة للبيع
-	-	-	703,922	703,922	عقار استثماري
-	-	-	66,434	66,434	ممتلكات ومعدات
6,495,283	10,466,906	-	7,766,249	24,728,438	مجموع الموجودات
966,862	-	-	-	966,862	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	-	-	131,625	131,625	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
966,862	-	-	131,625	1,098,487	مجموع المطلوبات

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر وموجودات متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتتبع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

2014			2015			مؤشرات السوق
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
70,040 ±	=	5% ±	57,341±	=	5% ±	سوق الكويت للأوراق المالية
=	247,626 ±	5% ±	46,622±	369,577±	5% ±	سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية
=	44,334 ±	5% ±	=	=	5% ±	سوق السعودية للأوراق المالية
=	59,376 ±	5% ±	=	=	5% ±	سوق قطر للأوراق المالية
=	=	5% ±	=	189,556±	5% ±	مندات مسعرة - أجنبية

20 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.
- يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلن (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2015

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية متاحة للبيع
15,455,114	3,881,902	11,573,212	
5,642,291	3,542,417	2,099,874	
21,097,405	7,424,319	13,673,086	

2014

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية متاحة للبيع
9,766,906	2,740,198	7,026,708	
6,425,204	4,933,589	1,491,615	
16,192,110	7,673,787	8,518,323	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم (6). لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

21- حسابات أمانة

إن الشركة الأم، بصفتها مدير محافظ وصناديق لحساب أطراف أخرى وأطراف ذات صلة، تحتفظ باستثمارات وحسابات بنكية بمبلغ 144,242,403 دينار كويتي (2014 : 191,925,562 دينار كويتي) باسمها كأمين نيابة عن تلك الأطراف. إن هذه الموجودات تعد بنود خارج بيان المركز المالي المجموع للمجموعة.

22- التركزات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على منطقة جغرافية.

إن توزيع الموجودات حسب القطاع الجغرافي هو كما يلي:

2014	2015	القطاع الجغرافي
10,466,570	9,139,877	دولة الكويت
727,760	762,674	مملكة البحرين
176,696	391,644	الولايات المتحدة الأمريكية
4,746,276	2,695,287	جزر الكايمان
1,684,131	-	المملكة العربية السعودية
5,000	5,000	جمهورية مصر العربية
5,525,509	12,232,833	الإمارات العربية المتحدة
1,396,496	-	دولة قطر
24,728,438	25,227,315	

23- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللحفاظ على أو تعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع الموجودات لتخفيض الديون أو الحصول على قروض جديدة.